

طبعة، عبد الله، ١٩٥٥.

(مؤيداً من المؤلفين في
مطبعة دار الأمانة المطبعة
فضيحة المبشرين

في

احتجاجهم بالقرآن المبين



بقلم

عبد الله كنود السندي



تطوان - المغرب

1946 - 1365

المطبعة المدنية

ولا يعلم انها حجة عليه. رأيت ان أتتبع مواضع الخطأ فيه، منبها على ما كان منها بسوء فهم، أو سوء قصد.

وقد كان يكفيني في ابرغ الغاية من هذا الامر الاستشهاد بالقرآن المبين وحده، لان الخصم وان كان لا يؤمن به فهو يتظاهر بتصديقه فيما توهمه حجة على المسلمين في تركهم الاخذ بالكتاب المقدس، ولكني مع ذلك سأكثر من الاستشهاد بغير كلامه تعالى، من أقوال العلماء من المسيحيين والمسلمين، ومن الكتاب المقدس نفسه، لتتم فضيحة المبشرين الذين يهرفون بما لا يعرفون، ويكابرون في الواقع المحسوس ولا يخجلون

وقد كان في الاعراض عنهم استخفاف بهم واحتقار لشأنهم، ولكن شرهم قد تفاقم، وكيدهم قد تماظم، حيث إنهم لم يبقوا مقتصرين على السب والثلب كما كان شأنهم من قبل، بل تمدوا ذلك الى الوسوسة وتشكيك بعض المغفلين من المسلمين في عقائدهم، فوجب لذلك الضرب على أيديهم وتبيين الحق لمن يشوش عليه شيء من كلامهم، فلا يقع احد بعد في حبالهم، وهذا من باب الاحتياط فقط، والا فقد تحقق أنهم على ما يبذلون من جهود وينفقون من اموال لرحمة المسلمين عن اعتقادهم، وتخويلهم عن دينهم، يبوءون دائما بالفشل، ولا يرجعون بغير خفي حنين

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

BP

134

134

6119

حمل الى مسلم غيور كتيباً صغيراً في نحو ثلاثين صفحة، اسمه «الاقاويل القرآنية في الكتب المسيحية»، وقال لي: انه وجد جماعة من المبشرين الانجيليين يوزعونه مجاناً بين المارة في شارع عمومي، فتناول لاخذ نسخة منه، فما حصل عليها الا بشق الانفس، لكثرة الزحام على طلبه من العوام والصبيان واشباههم، فعلمت حينئذ ان وراء الائمة ما وراءها، وما اطلمت منه على تاني الوجوهين حتى تحققت انها حيلة شيطانية من حيل هؤلاء الدعاة المقوتين، اتخذت آيات الله ستاراً، والاحتكام الى القرآن شماراً، ليروج باطلها على السذج والاعرجار، ومن في حكمهم ممن لا يميزون بين نافع وضار.

ولما كانت الفكرة التي بنى عليها هذا الكتيب هي الدعوة الى التمسك بالكتاب المقدس باعتباره وحياً منزلًا من السماء، لم يمتريه تبديل ولا تغيير، وبذلك فالعمل به باق مستمر ولو بعد نزول القرآن، لان القرآن لم ينسخه ولم يبطله، بل أثبتته وصدقه، وكانت هذه المسألة من الامور الجوهرية في الاعتقاد، وقد يقع ذلك الكتيب في يد من لا يدري حقيقته فيفتري به، لا سيما وهو مشحون بالآيات القرآنية واقوال المفسرين التي يتوهم مؤلف الكتيب أنها شاهدة له،

إن الذين كَفَرُوا ينفقون أموالهم ليضدوا عن سبيل الله
 فسيففقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون)
 وقد رأيت قبل الشروع في مناقشة كلام المؤلف أن اجل القول
 في مسألتين أساسيتين وأجل ذلك كقائمة الكتب التي ترتبط
 بموضوعه وينتفع بها فيه. وهي هذه

❦ مقدمة في بيان اعتقاد المسلمين في الكتب المنزلة ❦
 وهل الكتاب المقدس منها؟

الايان بالكتب التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه عموماً، وما
 علم اسمه منها ~~ال~~التوراة والانجيل خصوصاً. هو من الواجبات
 الدينية في الشريعة المحمدية، وما لا يكمل الاعتقاد بدونها، كما قال
 تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل
 وإسحق ويعقوب والاسباط، وما أوتي موسى وعيسى، وما أوتي
 التبييئون من ربهم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (الايان أن تؤمن
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره،
 وهذا القدر مما اتفقت عليه الامة سلفها وخلفها، فلا يخالف فيه
 احد من المتقدمين والمتأخرين

ثم معنى الايمان بهذه الكتب التصديق بأنها من عند الله،
 مبين فيها أمره ونهيته ووعدته ووعيده، الا انها نسخت بالقرآن،

فأما تلاوتها فنسخت كلها، وأما أحكامها فالبعض منها منسوخ،
 والبعض الآخر باق مستمر لاثبات القرآن له، وتصديقه عليه، وذلك
 كما كانت تلك الكتب بعضها ناسخاً لبعض، فالنسخ ليس خاصاً
 بالقرآن بل هو موجود في التوراة والانجيل أيضاً. فاما التوراة فقد
 نسخت إباحة تزوج الاخوة بالاخوات كما كان ذلك في عهد آدم
 عليه السلام للضرورة الوقتية، ونصها في سفر اللاويين الاصحاح
 الثامن عشر «عورة اختك بنت ابيك او بنت أمك المولودة في البيت
 أو المولودة خارجاً لا تكشف عورتها» وفيه ايضاً الاصحاح العشرين
 «وإذا اخذ رجل اخته بنت ابيه او بنت امه ورآى عورتها ورأت
 هي عورتها فذلك عار أمام اعين شعبهما، قد كشف عورة اخته بعمل
 ذنبه» ونسخت إباحة الجمع بين الاختين كما كان ذلك في عهد
 يعقوب عليه السلام فانه كان يجمع بين ليا وراحيل ابنتي خاله،
 وقصة مذكورة في سفر التكوين، الاصحاح التاسع والعشرين،
 فلتراجع هناك فان جلبها فيه طول، ودليل النسخ في هذه المسألة ما
 جاء في سفر اللاويين، الاصحاح الثامن عشر ونصه «ولا تأخذ امرأة
 على اختها للضر لتكشف عورتها معها في حياتها»

ونسخت إباحة آكل جميع الحيوانات كما كان في عهد نوح
 عليه السلام، ففي سفر التكوين، الاصحاح التاسع خطاباً لنوح وبنيه
 «كل دابة حية تكون لكم طعاماً كالعشب الاخضر دفعت اليكم

الجميع، ودليل النسخ ما جاء في سفر اللاويين، الاصحاح الحادي عشر من تحرير الجمل والارنب والخنزير وغير ذلك. فهذا قليل من كثير مما نسخته التوراة من أحكام الشرائع السابقة

واما الانجيل فقد نسخ إباحة الطلاق كما كان ذلك في الشريعة الموسوية بأي سبب كان زنا او غيره، وإباحة تزوج المطلقة، ففي سفر التثنية؛ الاصحاح الرابع والعشرين «إذا اخذ رجل امرأة وتزوج بها فان لم تجد نعمة في عينيه لانه وجد فيها عيب شيء، كتب لها كتاب الطلاق ودفمه الى يدها وأطقتها من بيته، ومتى خرجت، ذهبت وصارت لرجل آخر، فحرم الانجيل الطلاق الابلية الزنا، وحرم تزوج المطلقة، ونص متى في ذلك الاصحاح الخامس «وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق، وأما انا فأقول لكم إن من طلق امرأته الابلية الزنا يجعلها تزني، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزني» ونسخ حرمة اكل الحيوانات التي كانت محرمة في شريعة موسى، وتقدمت الاشارة الى بعضها ولكن النص على ذلك في رسالة بولس الى اهل رومية: ورسالته الى تيطوس، ورسالته الاولى الى تيموثا. وهذه الرسائل هي من متهمة المهد الجديد عند المسيحيين، وفي مرتبة الانجيل نفسه كما يأتي. ونسخ الختان الذي كان مطلوباً في شريعة ابراهيم وموسى عليهما السلام، ففي سفر التكوين الاصحاح السابع عشر «ان الختان عهد الله بيد ابراهيم ونسله

وهو عهد ابدي بحيث أن الذي لا يختتن في أي زمن كان يكون قد نكث عهد الله، وفي سفر اللاويين، الاصحاح الثامن عشر «ان الله تعالى كلم موسى فأمره بختان الصبي في اليوم الثامن لولادته، والمسيح نفسه قد ختن كما في لوقا الاصحاح الثاني، ولكن بولس قد حرم الختان وتبعه المسيحيون قاطبة على ذلك قائلاً: إن الختان ليس في اللحم ولكنه في القلب، كما جاء في رسالته الى اهل رومية، الاصحاح الثاني ونصه «لان اليهودي في الظاهر ليس هو يهودياً ولا الختان الذي في الظاهر في اللحم ختاناً بل اليهودي في الخفاء هو اليهودي، وختان القلب بالروح لا بالكتاب هو الختان»

وقال بولس ايضاً في رسالته الاولى الى اهل كورنتوس الاصحاح السابع «دعى أحد وهو مختون فلا يصر اغلف، ودعى احد في الغرلة فلا يختتن ليس الختان شيئاً، وليست الغرلة شيئاً، بل حفظ وصايا الله، الى غير ذلك.

فهذه ادلة قاطمة على وجود النسخ في الشرائع السابقة، والكتب المنزلة جميعها، فلا جرم ان المسلمين بمتقدمون نسخ القرآن لغيره من الكتب، كما نسخ بعض تلك الكتب بعضاً، بل المسيحيون انفسهم بمتقدمون نسخ أحكام التوراة جميعها بالايمان بالخلص، كما جاء في رسالة بولس الى غلاطية الاصحاح الثاني «لمت أبطل نعمة الله، لانه إن كان بالناموس بر فقدمت المسيح بلا سبب، ومعنى هذا كما

قال غير واحد من مفسريهم: إن العمل بشريعة التوراة - وهى الناموس عندهم - لو كان مناط النجاة، لكان موت المسيح بلا فائدة لكن النجاة بالايمان بأنه المخلص الذي مات من اجلهم، فرغم عنهم حرج التكليف بأحكام التوراة. وهناك ادلة كثيرة على هذا المعنى ضربنا صفحا عنها رغبة في الاختصار

وبعد هذا البيان يعلم أن إيمان المسلمين بالكتب المنزلة هو إيمان صحيح لا مجال للريب فيه لانه مؤيد بالادلة الثابتة من النقل والعقل، غاية الامر أنهم يمتقدون أن هناك بعض أحكام لم تبق ملائمة للزمان والمكان والاحوال التي بعث فيها محمد صلى الله عليه وسلم فأنتهى العمل بها، وبدأت بما هو خير منها للامة (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها او مثلها) ولا يعاب عليهم ذلك لانه سبق أن كان نظيره في الشرائع المتقدمة

ولكن هذا كله حكم الكتب المنزلة الاصلية من التوراة والانجيل الحقيقيين وغيرهما، فهل الكتاب المقدس منها؟

يراد بالكتاب المقدس عند النصارى مجموع أسفار اليهودين: القديم والجديد، أي التوراة والانجيل وما أضيف اليهما من كتب الانبياء ورسائل القديسين، على أن في عدد هذه الاسفار خلافا بين الكاثوليك والبروتستانت، فهؤلاء الاخيريون يحدفون منها سبعة أسفار بتمامها، يقولون انها ليست من الوحي في شيء،

وعلى كل حال فهذا الفصل لا يتوجه فيه على المسلمين دعوى، بل هو كما قلنا حجة على صاحبه يلزمه الاخذ به ولا يلزم غيره منه شيء.

واليك ما قاله ابن جرير الطبري في تفسير الآية الاخيرة مما يعضد ما ذهبنا اليه في إقامة التوراة والانجيل المطلوبة من اهل الكتاب:

«يعني تعالى ذكره بقوله (ولو انهم أقلموا التوراة والانجيل) ولو انهم عملوا بما في التوراة والانجيل (وما أنزل اليهم من ربهم) يقول: وعملوا بما انزل اليهم من ربهم من الفرقان الذي جاءهم به محمد صلى الله عليه وسلم

فان قال قائل: وكيف يقيمون التوراة والانجيل وما انزل الى محمد صلى الله عليه وسلم مع اختلاف هذه الكتب ونسخ بعضها بمضاد قيل إنها وان كانت كذلك في بعض أحكامها وشرائعها، فهي متفقة في الامر بالايمان برسول الله، والتصديق بما جاءت به من عند الله،

❦ قبول المسلمين للتوراة والانجيل ❦

ولعل مؤلف الاقاول القرآنية انما كان يهتد في الفصل الثالث الى القول «بأن القرآن لا يوجب على اهل الكتاب فقط أن يقبلوا

الكتاب آمنوا واتقوا لئلا يكفرنا عنهم سيئاتهم ولا دخلناهم جنات النعيم، ولو انهم أقاموا التوراة والانجيل وما أنزل اليهم من ربهم لا كلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم) وقوله جل اسمه (قل يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم)

وهذه حجة عليه لانه كما توهمها، فهو ومن يدين بدينه مطالبون بإقامة التوراة والانجيل مع القرآن، ومعلوم أنه لا يمكنهم إقامتها معه لانهما مناقضان على خط مستقيم لكثير من عقائد القرآن وأحكامه، بل وأخباره، حتى ان ما بينهما وبين القرآن من الخلاف قد خرج عن حد النسخ، فلا يصح ان يعبر عنه بذلك، لان النسخ لا يتماق بالعقائد والاخبار، بل بالاحكام العملية التي تقبل الوجود والعدم بحسب الاحوال والظروف ولم تقترن بما يفيد تأييدها، لانه عبارة عن رفع حكم شرعي انتهت مدته وتلك لا ترتفع ولذلك كانت اصول الاديان متفقة ومباينها متحدة قال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الاية) الا ما شذ فيه المسيحيون من اعتقاد التثليث وهو مع ذلك من تسويل الشيطان لهم وليس من الانجيل في شيء فكيف إذاً يمكنهم إقامة التوراة والانجيل مع القرآن، اللهم الا اذا آمنوا بنسخ القرآن لهما، والمنسوخ حينئذ هي النسخ الاصلية، أما التي بأيديهم فهي محرفة ومدخولة.

وما في الكتابين المذكورين، فكيف يكون مصدقا لهما وهو يخالفهما؟ نعم إن الآيات تثبت التوراة والانجيل ونزولهما من عند الله، وأن القرآن مصدق لهما لا منكر، ومهيمن عليهما فيما طرأ عليهما من التبديل والتغيير لا يجوز أن يؤخذ بشيء منهما الا اذا احكمه وأمضاه، وهذا لان معنى المهيمن في اللغة الشاهد والرقيب على الشيء، حتى لو قلنا إن فعله أمن بهمزتين كما يقول الجوهري، قلبت الثانية ياء لكراهة اجتماع الهمزتين ثم الاولى هاء كما في هرفت وهياك، فان المعنى أنه امين على الكتب التي قبله يصحح خطأها ويرد غلطها، لانه لا ينسخ البتة ولا يحرف لقوله (وانا له لحافظون) وبهذا مع ما تقدم في المقدمة تعلم أن قول المؤلف «إن القرآن أنزل ليس لنقض الكتب الاولى ولا لابطالها» ليس بصحيح، بل ما أنزل القرآن الا لذلك، حيث أن تلك الكتب قد اعتراسها من التبديل والتغيير ما جعلها فتنة لاصحابها، فجاء القرآن مقوما لها، ورادا ما دخل عليها من التحريف

❖ إقامة التوراة والانجيل ❖

وقال في الفصل الثالث «إن القرآن قد حكم على اليهود والمسيحيين بوجود إقامة التوراة والانجيل، وأوجب عليهم قبول القرآن المصدق لكتبهم المقدسة» ثم استدلل بقوله تعالى (ولو ان أهل

الله، فكيف تقول انه أخبر بذلك عن الكتاب المقدس الذي علمنا أن أكثريته من تأليف البشر ومن وضع غير المعصومين؟
فالذي ننتقده أن التوراة والزبور والانجيل كتب الله عز وجل وهو ما ينص عليه القرآن؛ وأما الكتاب المقدس فلا يشتمل على هذه الكتب فقط بل يحوي بين دفتيه غيرها من الكتب فلا يكون مقصودا بهذه الايات وإن أئتمه المؤلف فيها:

﴿ إثبات القرآن لتلك الكتب ﴾

وفي الفصل الثاني يشير المؤلف الى ما أتى في بعض الايات من أن القرآن أنزل تصديقا للتوراة والانجيل وحفظا لهما، كما في قوله تعالى (وهذا كتاب انزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه) ثم يقول:

«وضيق المجال بمنعنا عن الزيادة، إنما وجدت آيات كثيرة شبيهة بما نقلناه حرفا ومعنى، ومفادها هو أن القرآن أنزل ليس لنقض الكتب الاولى ولا لابطالها، بل تصديقا لها؛ وليكون مهيمنا عليها»

وإذا كان المؤلف يفهم من هذه الايات أن القرآن يصدق كل ما في التوراة والانجيل الوجودين بيد المسيحيين الآن فهو واهم، لان كثيرا من الاحكام والاخبار التي اشتمل عليها القرآن تتعارض

وهو من ضمن العقيدة الاسلامية كما تقدم فإننا نعتبر هذا الفصل من التنبؤ الضائم، ولا سيما على من كان مثل المؤلف متطفلا على كتاب الله، بعيد الملاقة به كما يشهد لذلك تحريفه لبعض الايات، الناشئ - في ظننا - عن الغلط، وإن كان غيرنا قد يتهمه بتمسك ذلك. ثم بعد إيراد تلك الايات قال:

«ويتضح من الايات المتقدمة أن التوراة والزبور والانجيل، تلك الكتب المعروفة عند المسيحيين بالكتاب المقدس هي كتب موحى بها من لدن الباري سبحانه»

ونقول له إن الكتاب المقدس يشتمل على غير الكتب الثلاثة، ككتب الاحبار، ورسائل القديسين، والذي شهد له القرآن انما هو الكتب الثلاثة، فلا يدخل الكتاب المقدس بجماعته في تلك الشهادة قال «ولكن لقطع الشك نردفها بشهادة اخرى تأييدا لها، قال في سورة المائدة (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله... إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيئون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء) هل فهمت ايها القاري، ما تضمنته هذه الايات؟ قد أخبرنا القرآن أن الكتاب المقدس أي العهد القديم والعهد الجديد وهي الكتب المنزلة: هو حكم الله وكتاب الله»

ونقول له: لم يخبر القرآن عن غير التوراة أنه حكم الله وكتاب

سقنا حديث الايمان بها فيما سبق، لانه لا يمكن أن يقال فيما
الفه البشر غير المعصومين وأثوا به من عندياتهم أنه منزل من الله،
وما اشتمل عليه من المنزل من التوراة والانجيل قد اعتراه التبديل
والتغيير، فصار لا يوثق به فلا يصح الايمان بما جاء فيه إلا
إذا قام البرهان على صحته وعدم تحريفه وذلك باثبات القرآن له
وتصديقه إياه، وهو ما عليه المسلمون اليوم في مشارق الارض
ومغاربها. فماذا يريد منهم صاحب كتاب «الاقاويل القرآنية في
الكتب المسيحية» بعد هذا؟ وهل يكون الايمان الذي هو جزم
واعتقاد عن دليل وبرهان إلا كذلك؟

ونبحث الان في أقوال هذا المؤلف بشيء من التفصيل، بعد
أن أجملنا الكلام على غرضه ودعواه، متتبعين جميع فصوله اولا بأول،
وان كنا لا نلتزم تراجمه وعناوينه فنقول:

﴿ شهادة القرآن للكتب المنزلة ﴾

قسم المؤلف كتيبه الى قسمين: الاول في الاقاويل الایجابية،
والثاني في الاعتراضات ودحضها، وجعل كل قسم فصولا
وقد ضمن الفصل الاول من اول القسمين جملة آيات قرآنية
شريفة في إثبات نزول التوراة والزبور والانجيل على موسى وداود
وعيسى عليهم الصلاة والسلام، وبما أن هذا الامر لا جدال فيه،

« 4 » سفر العدد

« 5 » سفر التثنية

أما باقي الاسفار فانما هي عبارة عن المسائل والاحكام المنقولة
عن موسى شفويا، التي ألفها أخبار اليهود من بعده بزمن طويل،
حيث انه كان ينهى عن كتابة شيء منها، فكيف يصح اعتبارها من
كلام الله، وإدماجها في ضمن الكتب المنزلة؟

والعهد الجديد الذي هو الانجيل - على التسليم بصحته وعدم
طروء التغيير عليه - لا شك أنه هو الكتاب الذي تلقى عن عيسى
صلوات الله عليه فقط، لا هو وهذه الرسائل التي ألفها القديسون
من عندياتهم فضمت اليه على اعتبار أنها من متماماته، فكيف يلتحق
كلام المخلوق بكلام الخالق؟ أو يجعل قول المعصوم على الأقل
كقول غيره؟

ثم إن الانجيل اربعم نسخ، كل واحدة منها لا تخلو عن
مخالفات كثيرة للآخرى، وكلام الله لا يختلف فيه (أفلا يتدبرون
القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) وقد
أثبتت كلها في الكتاب المقدس، ومعنى هذا أن حقيقة الامر في
الانجيل الحقيقي قد عميت عليهم فصدتوا النسخ الاربع على علاتها،
وجعلوا الكتاب الواحد كتبا متعددة!

وإذا فهذا الكتاب المقدس ليس من الكتب المنزلة قطعا، التي

فكتابهم لا يشتمل إلا على 66 سفراً، في حين إن كتاب الكاثوليك يحتوي 73 من الأسفار.

وهذا الخلاف وحده كاف في رد الكتاب المقدس، وعدم اعتبار شيء منه، لأن ما أثبتته الكاثوليك لا يخلو إما أنه من جملة الوحي وإما لا، فعلى كل حال يلزم ضلال أحد الفريقين: الفريق الذي يدخل في كلام الله تعالى ما ليس منه، أو الفريق الذي يخرج منه ما هو منه.

وإذا استجاب المسلمون لدعوة مؤلف (1) «الاقاويل القرآنية» في الكتب المسيحية، فأى فريق يتبعون وبكتاب من منهما يتمسكون؟ ألا يرى جنابه أن في هذا الأمر بمدأ بهم عن نور الإيمان وبرد اليقين إلى ظلمة الكفر وجحيم الشك؟

بل إن العهد القديم «التوراة» هو عندهم خاص بالأسفار التي كتبها موسى عليه السلام بنفسه، وهي هذه الخمسة:

- 1 « سفر التكوين »
- 2 « سفر الخروج »
- 3 « سفر الاحبار »

(1) كتبنا هذا الرد من نحو عشر سنين ونشر تباعاً في مجلة الهداية الاسلامية المصرية في مجلدتها التاسع والعاشر ولم يكن على النسخة التي رددنا عليها اسم المؤلف وانما كتب فوقها هذه العبارة (لاخذ افاضل الهند) ونحن لم نشك انه احد المبشرين الانجليز... ثم في هذه الايام حمل الي احد الطلبة نسخة من الاقاويل القرآنية فاذا هي طبعة جديدة عليها اسم المؤلف (جس مفرو) حاكم مدينة لندن سابقاً وهذا ما حدا بنا الى نشر هذا الرد من جديد.

التوراة والانجيل بل يحكم على اهل الاسلام بقبولهما، الذي هو مضمون الفصل الرابع قال:

«امن نظرك هداك الله فيما ياتي:

اولا - من سورة البقرة (الم). ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة، ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون، اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون. إن الذين كفروا... ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم؛ وعلى ابصارهم غشاوة، ولهم عذاب عظيم)

إن هذه الآية تفيدنا عن هم المهتدون وعن واجباتهم، فالمتقون من اهل الاسلام عليهم ما ياتي:

(1) أن يؤمنوا بالغيب (2) أن يقيموا الصلاة (3) أن ينفقوا من أرزاقهم (4) أن يؤمنوا بما انزل - اي أنهم لا يكتبون بالقرآن وحده، بل بمتقدون بالتوراة والزبور والانجيل، الكتب التي أتى بها موسى وداود وعيسى وغيرهم من الانبياء الذين سبقوا محمداً (5) أن يمتقدوا بالاخرة

فاذاً لا يصح لاحد من المسلمين أن ينسذ الصحف الاولى، كما لا يصح له نبيذ القرآن وإلا فيحسب كافراً ويكون له عذاب عظيم، وكلام القس لا غبار عليه، الا أنه يوهم أن المسلمين لا يؤمنون

بتلك الكتب، وأنهم يذبذبون بها بعكس القرآن فانهم يعتقدونه ويتمسكون به اشد التمسك، والواقع انهم يومنون بجميع الكتب السماوية ايمانهم بالقرآن ويقولون كل من عند الله، والتوراة والزبور والانجيل هي من مشمول الكتب الالهية التي يؤمن بها المسلمون اشد الايمان كما امرهم بذلك القرآن. لكنهم يفرقون بين التوراة والانجيل اللذين يحملان في طيهما الحماة وكفرا وبين التوراة والانجيل الحقيقيين اللذين اتى القرآن مصدقاهما، ومهيمن عليهما فلا يمكن أن يؤمنوا بالاولين لما رخصتهما القرآن، وهم لا يكفرون بالاخيرين والا كفروا بالقرآن، لان الجميع كلام الله والان: فمن يذبذب كتب الله غير القس واهل ملته الذين لا يومنون بالقرآن؛ ولكن (إن الذين كفروا سواء عليهم- أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون) الآية التي حذفها حضرته في استشهاده

ثم قال:

«ثانيا: من سورة آل عمران (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان، إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد) إن هذه الآيات تفيد ان القرآن وكتب اهل الكتاب جميعها آيات الله، وأنه يجب على جميع المسلمين أن يمتدوا بها ولا يفضوا احدها على الاخر والا فيكون لهم عذاب شديد، وهذا من جنس ما قبله، الا ان قوله «ولا يفضوا احدها على

الاخر، إن كان يريد به نفي التفضيل بينها في الايمان فمسلم، وان كان يريد نفي التفضيل بينها في كل شيء على العموم فقول له: إنه لا دلالة عليه من الآية، فما كان يحسن به أن يدس تلك العبارة هنا.

ثم قال:

«ثالثا: من سورة المؤمن (الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلا فسوف يعلمون، إذا الاعلال في أعناقهم ولسانهم يسحبون في الحميم ثم في النار يسجرون)

فعلی من يقع هذا العذاب؟ هل على الذين لا يومنون بالقرآن فقط ام على الذين يكفرون بجميع الكتب التي أرسل بها الرسل؟ إنه بلا ريب واقع على الذين لا يعتقدون اعتقادا مشمرا بالصحف الاولى التي يحتوي عليها الكتاب المقدس»

والجواب المطابق للسؤال هو أنه ليس هناك من يكذب بجميع الكتب التي أرسل بها الرسل، وإنما هما فريقان: فريق المؤمنين بجميع الكتب من التوراة والانجيل والقرآن وغيرها، وهم المسلمون فلا شك أنهم ناجون من ذلك العذاب. وفريق المؤمنين بالبعض كالتوراة والانجيل، الكافرين بالبعض كالقرآن، وهم المؤلف ومن على دينه، فمليهم يقع ذلك العقاب

أما زعمه أن الكتاب المقدس يحتوي الصحف الاولى فقد علم

بطلانه مما مر، وبذلك صار دسيسة مفضوحة
وبعد أن ساق عدة آيات آخر لا تخرج في منظوقها ومفهوماها،
وما يستنتجه هو منها عما تقدم قال:
«فقد تبين مما تقدم أن القرآن قد أوجب على المسلمين الذين
يدعون الايمان الصحيح: قبول الكتب المقدسة وتصديقها كما
يصدقون القرآن، وقد توعد ذلك المصحف بنار جهنم من رفض من
المسلمين الكتب المقدسة، فان كان الامر كذلك فكيف يتجاسر
المسلمون على رفض تلك الكتب مع أنهم برفضهم الكتب المقدسة
بخالفون أوامر قرآنهم؟ أفلا يقول القرآن إن المسلمين الذين يرفضون
أي سفر من أسفار الله هم الكافرون حقا، المعد لهم العذاب المهيب؟
أفلا يقول ايضا إنه واجب على المسلمين تصديقه - أي القرآن -
وتصديق الكتب المنزلة على موسى والمسيح والنبیین الاخرين، أفلا
يقول إن المومنين الذين يصدقون الصحف الاولى اي الكتاب المقدس
يكون لهم اجر عظيم، أفلا يقول إن الكتب المنزلة على الانبياء هي
آيات الله وأن كل من لا يصدقها ومن يكذبها، يكون من اصحاب
الجحيم، فإذا لما ذا يا ترى يخالف المسلمون أوامر القرآن برفضهم
التوراة والزبور والانجيل التي هي آيات الله؛ فلا بد لهم من أعذار
يبتدرون بها فلنبحت عنها،

هذه هي الخلاصة التي خرج بها المؤلف من ابحاثه واستشهاداته

في هذا الفصل الذي هو اطول فصول القسم الاول من كتابه فهل
ترى فيها من جديد الا تكرير القول بأن القرآن يتوعد المكذبين
بآيات الله والكافرين بما انزل على انبيائه، ولا شك ان هؤلاء هم
غير المسلمين الذين يقولون (آمنا بالله وما انزل اليه وما انزل الى
ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط، وما اوتي موسى
وعيسى، وما اوتي النبيون من ربهم، لا نفرق بين احد منهم ونحن
له مسلمون) واذا لم يكونوا هم المسلمين فلا شك أنهم قوم المؤلف؛
الذين لا يستطيعون ان يقولوا هذا القول لجحودهم وتمنتهم
ثم انه لا يزال يكرر ان الصحف الاولى هي الكتاب المقدس،
وتلك عاداته كلما ذكرت الكتب المنزلة او التوراة والانجيل اعقبها
مفسرا بقوله اي الكتاب المقدس، واو كانت هذه هي ذلك الكتاب
لكانت معلومة لكل احد، لا يحتاج هو الى تفسيرها به. افلا
يشعر بأنه بالغ في التأكيد بتفسير الكتب الالهية بالكتاب
المقدس حتى تنبه الغافلون الى ما يرمي اليه بذلك إذ قيل: «تفسير
الواضحات من الفاضحات»؟

نسخ القرءان المكتب قبله

فرغ المؤلف من الكلام على الاقوال الايجابية في القسم الاول
وشرع يتكلم على الاعتراضات. وهذا هو القسم الثاني من المکتب

وقد تعرض في الفصل الاول منه للقول بأن القرآن قد نسخ الكتب المتقدمة فقال إن هذه دعوى ساقطة، واستدل على ذلك بأن النسخ غير واقع في الكتب المتقدمة فلا الزبور نسخ التوراة ولا الانجيل نسخ الزبور فلذلك لا يكون القرآن ناسخا لغيره من هذه الكتب.

وهذا زعم قد علمت بطلانه مما سبق في الكلام على النسخ حيث اثبتنا بنصوص التوراة نفسه نسخه لكثير من الاحكام الشرعية قبله وبنصوص الانجيل نفسه نسخه لكثير من احكام التوراة فهل يريد حضرة القس ان ندع قول الكتابين لقوله وان نترك العين ونسب الاثر؟...

وينظر المؤلف فيرى ان النصوص لا تساعد على اثبات دعواه فيلجأ الى التأويل الذي هو التحريف بعينه ويقع في شر مما فر منه. وهذا قوله: «نعم قد توهم بعضهم بأن تعاليم الانجيل الروحية قد ابطلت الرسوم والعبادات الظاهرية المدونة في التوراة وكان بنو اسرائيل مامورين بها بصفتهم امة مدنية انما الواقع بخلاف ذلك كما يتضح من البحث المدقق، لان الانجيل لم ينسخ شيئا منها ابدا بمعنى ابطالها بل انه روجها وكمالها ورقاها الى عبادات روحية. فنرى مثالا لذلك ان جميع المعاني المرسومة في تضحية الحيوانات المأمور بها في التوراة هي متضمنة ومكملة في تقديم يسوع المسيح جسده كفارة دموية عن الخطايا وفدى ابدنا لبني البشر»

وهذا كلام ان دل على شيء فعلى نسخ احكام التوراة بالانجيل اذ ان النسخ هو تبديل حكم بحكم وقد اسقط الانجيل العبادات البدنية التي كانت مشروعة بحكم التوراة وجعل بدلها العبادات الروحية التي هي ارقى واكمل وانسب بالنفس المسيحية الزكية. فهذا التطوير الذي يعبر عنه القس بالتكميل والترقية هو عين النسخ الذي نقول به، فقد اقر الخصم وارتفع النزاع.

ولكن حضرته يريد ان يكون هذا الكلام دليلا علينا فيعضده بمشال واضح الدلالة وهو صلب المسيح نفسه وفداؤه للبشر الامر الذي قام مقام جميع المعاني المرسومة في تضحية الحيوانات المأمور بها في التوراة. ونحن نقول له ان كان هذا قد ابطال تضحية الحيوانات عندكم فهو نسخ لحكم مقرر في الشريعة الموسوية وان لم يبطلها فقد ذهب دم المسيح هدرا إذ لم يغن عن استمرار اراقة الدماء بعدا

ثم اننا لا نتعرض لمقيدة الصلب والفداء التي زج بها هنا زجاً لحاجة في نفسه، فنحن لا نناقشه في اصول دينه وانما نجيب عن تخريصاته المتعاقبة بالقرآن الكريم على ان بطلان تلك المقيدة يكاد يظهر بالبداهة لكل ذي عقل سليم. ولو لم يكن من دلائل تعريف الانجيل الاهي لكفى لسقوطها بنفسها فيخجل الماقل من ان يقول فيه انه كلام الله.

ثم قال المؤلف: «وفضلا عن ذلك يوجد كثير من النبوات في

المهد الجديد والمهد القديم فالبعض منها قد تم والاخر لم يتم فهل يعقل نسخ كتاب حوى نبوات لم تتم للآن. حاشا. فالحاصل انه لا يوجد آية ولا اشارة في جميع الكتاب المقدس تفيد نسخه في زمان من الازمنة بل قد اثبت يسوع المسيح بقاءه الى آخر الدهر بقوله في الانجيل لا تظنوا اني جئت لانقض التاموس والانبياء ما جئت لانقض بل لاكمل. الحق اقول لكم. الى ان تزول السماء والارض لا يزول حرف واحد او نقطة واحدة من التاموس حتى يكون الكل). .. ونحن ايضا قد قدمنا ان النسخ لا يتناول الاخبار التي النبوات من قبيلها فلا يتجه علينا هذا الكلام. اما أنه لا توجد آية ولا اشارة في الكتاب المقدس تفيد نسخه فهذا باطل وقد نقلنا عن الكتاب المقدس اقوالا كثيرة بعضها ناسخ لبعض وما تركناه اكثر.

واما قوله في الانجيل ما جئت لانقض بل لاكمل فإنا نسئل حضرة المؤلف كيف يؤلف بينه وبين اصل الاصول الاعتقادية عندهم وهو التثليث فان كان نقضا لما جاءت به الانبياء قبل من التوحيد فقد كذب هذا القول وكذب المؤلف في قوله بعدم النسخ في الكتاب المقدس وخالف المقرر وما يحيله هو نفسه من عدم جواز النسخ على الامور الثابتة التي لا تتغير من الاخبار والاعتقادات، وان كان ليس نقضا وانما هو تكميل فهل تكميل الشرائع يكون بإيجاد إلهين اثنين او اكتشافهما اكتشاف كلومبوس للاميريكيتين؟...

ثم زعم المؤلف أنه لا يوجد في القرآن ما يدل على انه نسخ الكتب السابقة وان الايات القرآنية انما نسخ بعضها بعضها كقوله تعالى (واذ بدلنا آية مكان آية) وقوله (ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها او مثلها) واستدل على ذلك بقول السيوطي في الاتقان ان النسخ مما خص الله به هذه الامة. وفي جوابه نقول ان كان حضرته يريد بالكتب السابقة هذه التي بأيديهم فاننا نستطيع ان نقول ان كل ما في القرآن ينادي بنسخها ويصرح بإبطالها اذ كيف يجتمع التوحيد والتثليث والتنزيه والتشبيه أم كيف يتلاءم تعظيم الانبياء واحترامهم وتعقيرهم وانتقاصهم؟.. وان كان يريد الكتب الاصلية المنزلة على الانبياء التي لم يطرا عليها تحريف ولم يدخلها تغيير فان كثيرا من آيات القرآن تدل على نسخ كثير من احكامها كما كان التوراة ناسخا لكثير من احكام الشرائع قبله والانجيل ناسخا لكثير من احكام التوراة ايضا ولم يقل احد ان القرآن نسخ جميع التوراة والانجيل بمعنى انه أبطال أحكامهما جملة وتفصيلا وبدل جميع شرائعهما تبديلا كيف والله تعالى يقول (وأنزّلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه) والمهيمن الشاهد الامين كما تقدم، فما وافق القرآن من هذه الكتب فهو حق ثابت لا جدال في أنه من عند الله وما خالفه فاما أن يكون من اصول الايمان فلا اعتداده لانه مما اعتراه التحريف واما ان يكون من فروع الشريعة فلا

مانع من أن يكون منسوخا بالقرآن والامثلة على الاحكام الفرعية التي تتخالف في الشريعة الاسلامية والشرائع التي قبلها كثيرة معلومة لكل احد فلا تطيل بها.

أما استدلال المؤلف بالأيتين الكرهميتين فهو في غير محله لان الآية الاولى لها سبب خاص نزلت فيه وهي رد على كفار قريش وأما الثانية فكما قيل أن المراد بالآية فيها الجملة من القرآن قيل ان المراد بها المعجزة الدالة على صدق النبي وسياقتها ونظمها مع الايات السابقة واللاحقة يؤيد ذلك وقد قيل فيها ايضا انها الكتب القديمة من صحف وتوراة وانجيل والسياق يحمل ذلك جدا فعلى هذا تكون هي وحدها ردا صريحا على المؤلف.

وأما قول السيوطي ان النسخ مما اختص الله به هذه الامة فمردود مما علمت من النصوص الناسخة والمنسوخة التي نقلناها سابقا عن المهديين القديم والجديد. وقال الشيخ رحمه الله الهندي وهو ممن يعول عليهم في هذا الشأن والنسخ ليس بمختص بشريعتنا بل وجد في الشرائع السابقة ايضا بالكثرة بكلا قسميه اعني النسخ الذي يكون في شريعة نبي لاحق لحكم كان في شريعة نبي سابق والنسخ الذي يكون في شريعة نبي لحكم آخر من شريعة هذا النبي. وامثلة القسمين في العهد القتيق والجديد غير محصورة وقد ساق عدة منها فانظره.

ثم أشار المؤلف الى أن النسخ لا يثبت بالرأي والاجتهاد بل بالنقل الصحيح عن الشارع صلى الله عليه وسلم وقال انه لم يات في الاحاديث الصحيحة وأقوال الصحابة نص صريح او ضمنى بنسخ الكتاب المقدس فالقول بنسخه ليس الا ادعاء. ونقول حقيقة ان النسخ لا يكون بالرأي والاجتهاد ولكن ليس حقيقة انه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الصحابة نص صريح او ضمنى بنسخ التوراة او الانجيل فان نسخ كثير من احكام الشرائع السابقة لم يستفد الا من السنة. وايراد الامثلة الجزئية على ذلك يستدعي طولا فلنكتف ببعض الاحاديث الكلية عسى أن يطمئن بال القس ولا يبقى في نفس القاريء ادنى ريب من كلامه.

اخرج ابن جرير وابن ابي حاتم والدارمي في مسنده عن طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال جاء ناس من المسلمين بكتب قد كتبوها فيها بمض ما سمعوه من اليهود فقال النبي صلى الله عليه وسلم كفى بقوم ضلالة ان يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم - الى ما جاء به غيره الى غيرهم فنزات (أولم يكفهم أنا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) واخرج احمد والبخاري واللفظ له من حديث جابر قال نسخ عمر بن الخطاب كتابا من التوراة بالعربية وجاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يقرأ ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير فقال له رجل من الانصار ويحك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسئلوا اهل الكتاب عن شيء فانهم لن يهدوكم وقد ضلوا وانكم اما ان تكذبوا بحق او تصدقوا بباطل والله لو كان موسى بين اظهركم ما حل له الا ان يتبعني وفي رواية انه قال له الم انكم بها بيضاء تقية والله لو كان موسى حيا ما وسعه الا اتباعي. وروي ابن ابي حاتم في تفسيره عن معقل ابن يسار مرفوعا آمنوا بالتوراة والانجيل والزبور وايسمكم القرآن. وروي البخاري في صحيحه عن ابي هريرة قال كان اهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لاهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا اهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل الآيات. واخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كيف تسئلون اهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي انزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدث، تقرأونه محضا لم يشب وقد حدثكم ان اهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا الا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي انزل اليكم.

فهذه احاديث النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دالة دلالة صريحة لا ضمنية على ما نفاه المؤلف. فان قال انه ليس فيها ذكر للنسخ نقول ان النسخ هو اقل ما يدل عليه لانه صلى الله عليه وسلم

لا ينهى عنها الا اذا كانت منسوخة او محرقة، والتحرير المذكور في اثر ابن عباس ثم العبرة بالمعاني لا بالالفاظ فليختر المؤلف لنفسه بأي عتبي النهي ياخذ.

ثم رمى المؤلف آخر سهم في كذباته فقال «وعلاوة على ما تقدم كيف نسلم بنسخ الكتاب المقدس ونحن قد رأينا في الآيات المتبسة في صدر هذه النبذة ان محمدا طلب من اليهود والنصارى والمسلمين قبول تلك الاسفار المقدسة والايمان بها. هل يقبل العقل السليم ان محمدا أمر أتباعه بتصديق ما انزل على موسى والمسيح ان كان ذلك منسوخا وكيف يهدد محمد الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا بالجحيم ونار جهنم ان كانت صحف اوائك الرسل لا اعتبار لها وهي منسوخة»

وجوابه ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يطلب من احد قبول الكتاب المقدس وانما طلب من اليهود والنصارى إقامة التوراة والانجيل بالمعنى السابق في الفصل الثالث من القسم الاول وطلب من المسلمين الايمان بهما وبسائر الكتب المنزلة على الانبياء التي لم يدخلها تحريف وقد عرفت معناه وهو لا يتناقض مع النسخ، ثم الذين يهددهم الله عز وجل في كتابه الحكيم لا محمدا صلى الله عليه وسلم بقوله (الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا) هم المؤلف ومن على طريقته كما بيناه في الفصل الرابع من القسم الاول فليرجع اليه القاري،

واما حضرة القس فانه يعرفه ولكنه يتجاهله.

ضياح التوراة والانجيل

وتطرق المؤلف في الفصل الثاني من القسم الثاني من كتابه الى القول بضياع الانجيل الحقيقي، فقال «هذا الاعتراض الكاذب لا يدعى به احد الا عن جهل، وقد أوقفنا في استغراب زائد، لانه لا يقتصر على مخالفة الواقع بخصوص الانجيل، بل يناقض ما اتى به القرآن والاحاديث وعلماء الاسلام،

ونحن نبين له أن ذلك لا يناقض شيئا مما ذكر، ملتزمين أن نختصر الكلام ما امكن.

فأما بخصوص الانجيل فإننا نعلم أن اربع نسخ منه يخالف بعضها بعضا قد اثبتت كلها في الكتاب المقدس، ومعنى هذا كما قدمنا أن حقيقة الامر في الانجيل الاصلي قد عميت على القوم، فصدفوا النسخ الاربع على علاتها، وجملوا الكتاب الواحد كتباً متعددة. ومن هنا نشأ القول بضياع الانجيل لان هذه النسخ لو كتبت عن اصل واحد لكانت متفقة مبني ومعنى، واختلافها دليل على ان ليس لها اصل ترجع اليه

ثم إن هناك انجيل كثيرة. منها:

(انجيل ميلاد مريم وطفولة المسيح) نسب هذا الانجيل الى متى،

نشره العلامة «تهيلو»، وذكر انه من انجيل كان منتشرًا في القرون الوسطى باسم «انباتياسلفاتوريس» واكن كانت نسخ ذلك الانجيل فسدت كلها حتى لم يمتثر تهيلو على نسخة ليؤيد بها ظنه. وفي سنة 1832 طبعت نسخة من هذا الانجيل وحفظت في المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس

(انجيل نيكوديم) قالت دائرة معارف القرن التاسع عشر «يصعب ان يتصور الانسان اليوم ما كان لهذا الانجيل من الاقبال في كل الاجيال الوسطى الى القرن الخامس عشر. وهو الانجيل الذي اثر ما لم تؤثره الاناجيل على الادبيات من جهة الاقتباس منه والاستشهاد به

انتشر هذا الانجيل في القرون الوسطى في كافة انحاء اوربا، ووصل انكلترا، وطبع سبع طبعات متواليه بلنديره في مدة وجيزة، وترجم مرارا للايطالية، ويوجد منه الان عدة ترجمات المانية

(وانجيل الطفولة) هذا الانجيل قديم جدا، كان مكتوبا باليونانية، وجد منه «هنري سيك» في القرن السابع عشر نسخة عربية طبعتها في اوربا، وكان هذا الانجيل منسوباً للحواري بطرس، ومعتبراً الانجيل الخامس

(وانجيل برنابا) وجد في القرن الثامن عشر في مكتبة احد الامراء، وترجم للانكليزية وطبع بها مرارا، وترجم للعربية، وهو موافق لما جاء في القرآن من حيث عدم صلب عيسى

وغير ذلك - في اناجيل اخرى تكلم عليها الاستاذ فريد وجدي في دائرة المعارف

فليت شعري: اي هذه الاناجيل هو الحقيقي؟ وعلام تدل كثرة النسخ التي هي روايات مختلفة إن لم تدل على ضياع الاصل وفقدان الام؟

ولم نتكلم الا على الانجيل، لان المؤلف لم يكن الا به، وام بشر ولو بكلمة واحدة الى التوراة، فكأن ضياعها عنده مسلم. ولا بأس بنقل كلام بعض علماءهم في هذا الصدد لتتم الاحاطة بالموضوع من جميع جهاته

قال «جان ملنز» «إن العلماء مجمعون على ضياع التوراة والمهد القديم حينما خرب بختنصر المدينة، وان التوراة التي جمعها عزرا «عزير» قد احترقت لما هاجم انتوكس فلسطين»

وقال «داكنز كيرس» «إن التوراة الموجودة ليس من تصنيف موسى ولا يصح أن يكون صنف قبل خمسمائة سنة من وفاة موسى» وعلماء البروتستانت متفقون على ضياع التوراة في وقت ما، الا انهم مختلفون في تعيين ذلك الوقت، ويحتمل جدا ان يكون في زمن سليمان عليه السلام، لانه حينما فتح الصندوق الذي اودع فيه خلفاء موسى التوراه لم يجد فيه الا لوحين مكتوب فيهما الوصايا (انظر سفر الملوك الاول. الاصحاح 8)

فبمد هذه الحجج الناطفة لا يبقى من غرابة في قول من قال بضياع اصل التوراة والانجيل الا عند المؤلف الذي لا طمع في انصافه، والكلام كما لا نحتاج أن نقول مسوق لغيره، فلذاخذ في مناقشة أقواله على ضوء هذه الحقائق ليتبين الصبح لذي عينين قال:

«المفهوم من قولهم فقد الانجيل الحقيقي هو أن ما اتى به المسيح كان كتابا معروفا، وكان موجودا في وقت من الاوقات، وأنه بعد حين اختفى او زال، فظاهر أن هذه الدعوى لا تقبل من غير حجة تؤيدها، فيقتضى على المسلمين المدعين بها أن يفيدونا عن الميعاد الذي فقد فيه هذا السفر الثمين، وان كانهم لان لم يات احدهم ببرهان على ذلك، ولا باشارة اليه»

ولافادة حضرة القس نقول له: إن فقدان ذلك السفر الثمين كان في الوقت الذي كتبت فيه هذه الاناجيل المختلفة، لانه لو كان محفوظا في الصدور أو مجموعا في كتاب لوقم النقل عنه، وانتفى الاختلاف بين نسخه، وحيث الامر بالعكس فلا جرم أنه كان مفقودا في ذلك الوقت

ثم قال «ويجب عليهم أيضا ان يشبثوا وجود إنجيل كان مقبولا عند عامة المسيحيين في القرون المتقدمة غير الانجيل الحالي، ولكنهم لان لم ياتوا بذلك، فمن ثم نستنتج أن القول بفقدان الانجيل سائط كل السقوط»

وتقول: إن ذلك امر ثابت من نفسه، لان دعوة المسيح عليه السلام والحواريين من بعده إنما كانت لذلك الانجيل، وكونه غير الانجيل الحالي ظاهر بالبداهة، لان الانجيل الحقيقي واحد لا تعدد فيه، والحالي اربع نسخ وهذه انما هي الرسمية، ثم هي كثيرة التناقض فيما بينها، وماذا الله أن يكون الكتاب الذي جاء من بعد موسى - نورا وهدى للناس - هكذا. فالساقط كل السقوط إذاً هو استنتاج المؤلف لا القول المذكور

ثم قال: «ولنا الحق ايضاً أن نطلب الدليل على صحة ذلك الانجيل المفقود لكي نعرف إن كان صحيحاً ام لا، وهذا مستحيل، حيث لا يقدر احد أن يثبت ما هو عديم الوجود، فنأمل فيما اقتادهم الكفر اليه»

وتقول: إن هذه نوبة حمى اخذت المؤلف فصار لا يدري ما يقول، كيف يطلب الدليل على صحة الانجيل الذي كرس عيسى حياته للكرامة به، إذ هو الانجيل المفقود كما علمت؛ فانظر كيف اقتاده الكفر الى التكذيب برسالة نبيه بل الشك في الهه؟

والى هذا الحد لم ننظر في الآيات القرآنية وأقوال المفسرين التي زعم أنها تناقض القول بفقده الانجيل، وجماليتها عنده تسم آيات، ولا دليل في واحدة منها على زعمه، إلا ما تخيله بوجهه، فذعن نتبعها واحدة واحدة، ونعقب على كل منها بما يقتضيه

المقام، لازالة ما عسى أن يعاق بذهن القاري، من الاوهام:

الآية الاولى قوله تعالى (وما أرسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) نقل عن البيضاوي ان أهل الذكر هم المتفقهون بالتوراة والانجيل. وقال: كيف يتفقهم قوم في الانجيل في عصر محمد وفي جيل البيضاوي ان كان ذلك الكتاب مفقوداً؟

والجواب: انه لم يقل احد باستمرار فقد الانجيل الى عصر البعثة المعمدية فما بعده، بل ان نسخه قد ظهرت قبل ذلك بكثير، ولكنها كانت مختلفة جداً لا يمكن الجمع بينها بحال، بسبب انها لم تكتب عن اصل صحيح، او إملاء موثوق به؛ فصار الامر في الانجيل شبيهاً بالتوراة، الا أنه قد كثر منه النسخ، والتوراة باستثناء السامرية نسخة واحدة وقع فيها التبديل والتغيير.

فاذاً لا نكاره في ان يقول القرآن «فاسألوا أهل الذكر» ويقول البيضاوي انهم المتفقهون بالتوراة والانجيل، لان الكتابين كانا قد وجدا بعد الفقد. وهما على علاتهما لا يخلوان من موضوع السؤال وهو كون الرسل رجالاً من بني آدم يوحى اليهم. ثم إن البيضاوي لم يعبر بهذه العبارة، وانما فسر أهل الذكر بأهل الكتاب، وعلى كل فمناها صحيح

الآية الثانية: قوله تعالى (ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا في

ذريتهما النبوة والكتاب) نقل عن البيضاوي ان الكتاب المراد به الجنس، ليتناول الكتب الاربعة، وعن الجلالين أن الكتاب بمعنى الكتب، أي التوراة والانجيل والزبور والفرقان.

ثم قال «فتبين أن أسفار الكتاب المقدس كانت موجودة لا مفقودة في عصر محمد، وفي زمان المفسرين العظام، والا لكانوا اخبرونا بفقدانها»

وتقول إن الآية الكريمة لا تدل الا على أن الله تعالى جعل النبوة والكتاب في ذرية ابراهيم عليه السلام، بمعنى أنه آتاهم إياها، وخصهم بها، ولا تدل على شيء مما يقول المؤلف. دع الكتاب وانظر النبوة: هل تجدها اليوم في ذرية ابراهيم او في ذرية غيره؟ فاذن ليس معنى جملنا أبقينا كما يفهم المؤلف

وأما تون أسفار الكتاب المقدس كانت موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد المفسرين العظام فأمر مسلم به

الآية الثالثة: قوله تعالى (والذين آتيناها الكتاب يفرحون بما أنزل اليك) نقل عليها قول الجلالين إن سبب فرح اهل الكتاب كان لموافقته أي القرآن ما عندهم، أي موافقته لكتبهم

ثم قال: فكيف يقابل المسيحيون القرآن بالانجيل في عصر محمد إن كان الانجيل مفقوداً؟

والجواب انه في ذلك العصر لم يكن مفقوداً بل وجد من قبل

في عدة نسخ مختلفة، فاذا وانق القرآن ما كان اصلاً ثابتاً منه فرح به اهله لتصديقه لكتابهم

الآية الرابعة قوله تعالى (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي احسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) قال عقبها: هنا امر محمد أتباعه أن يؤمنوا بالذي أنزل الى اهل الكتاب، وهل من الممكن هذا إن كان الانجيل مفقوداً في زمنه؟

الآية الخامسة قوله تعالى (الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان، إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد) قال عقبها فكيف يصدق القرآن الانجيل إن كان مفقوداً؟ وكيف يعاقب من كفر بالانجيل ان كان غير موجود؟

الجواب عن قوله في الآيتين: ان إيمان المؤمنين بالانجيل، وتصديق القرآن له، لا ينافيان فقداه، لانهما إنما يتعلقان بمضمونه وما جاء به، لا بالفاظه ونقوشه، وذلك كما نؤمن ببقية الصحف المفقودة باتفاق منا ومنهم كصحف ابراهيم وإدريس عليهما السلام ويصدقهما القرآن

الآية السادسة قوله تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل) قال عليها: ان كان الانجيل مفقوداً في عصر محمد فكيف بنعت نفسه بقوله

«المكتوب عندهم في التوراة والانجيل»؛ والجواب أن الانجيل فقد كما علمنا ثم وجد على علاته قبل بعثته صلى الله عليه وسلم؛ وهو مع تخطيطه كالتوراة لا يخلو من بشارة به عليه السلام

وإذا اراد القاريء الوقوف على ذلك فليرجع الى كتاب إظهار الحق، وكتاب العاصل بين الحق والباطل، وكتاب تحفة الاربب في الرد على أهل الصليب، وغيرها

ثم نقول للمؤلف إن محمدا لم يذمت نفسه بذلك، وإنما الذي نعمته الله الذي أرسله، وابقى على ذلك الذمت في ذينك الكتابين بعد القصد والتبديل والتغيير، فسبحانه من قدير عليم

الآية السابعة قوله تعالى (وأنزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه) نقل عليه من البيضاوي في معنى المهيمن أنه الرقيب على سائر الكتب يحفظها من التغيير ويشهد لها بالصحة والثبات ثم قال: وكيف يكون القرآن رقيباً على الانجيل ويحفظه من التغيير إن كان مفقوداً حين نزوله؛ وجواب هذا السؤال قد مر مكرراً لكنه قال عقبه: فإن قيل ان الانجيل فقد او تغير من بعد نزول القرآن، فإذا لم يتم القرآن بالمقصود في إنزاله، اي لم يكن مهيمناً على الكتب

والجواب أنه لم يفقد ولم يتغير بعد نزول القرآن بل قبله، ولذلك أتى القرآن مهيمناً عليه وعلى غيره من الكتب السماوية، وقد

قام بمهمته ولا ينزال يتقوم بها خير قيام. قال ابن جريج «القرآن لمين على ما قبله من الكتاب، فما اخبر اهل الكتاب عن كتابهم فان كان في القرآن فصدقه والا فكذبوه» وقد تقدم لنا هذا المعنى، وهو الذي عنده البيضاوي رحمه الله، لا أنه يمدح عنهما التحريف، ويشهد بأن كل ما فيها صحيح كما قد يتوهم، كيف وهو ما أتى حتى تحرفت؟

الآية الثامنة قوله تعالى (يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما انزل اليكم من ربكم) قال عقبها: فكيف يكلف اهل الكتاب من قبل القرآن باقامة الانجيل ان كان مفقوداً في عصر محمد؟ هل يطلب رب المراحم من عباده أن يقيموا كتاباً معدوماً؟

والجواب: أن الانجيل لم يكن مفقوداً في زمن نزول القرآن، ولا كفهم باقامة كتاب معدوم، وإنما هذا روغان منك ايها القس. أما إقامة التوراة والانجيل فقد تقدم معناها بتفصيل فلا حاجة بنا الى إعادته

الآية التاسعة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل، ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً) قال عقبها: والانجيل احد كتب الله فكيف يمتثلون للأمر بتصديقه ان كان عديم الوجود؟ والجواب تقدم في الآيتين الرابعة والخامسة

قال: ولما تقدم ثبت أن الانجيل الصحيح لم يفقد في عصر محمد ولا بعده في زمان المفسرين العظام، وأنه هو الانجيل ذاته الذي تداوله المسيحيون من عند نزوله الى يومنا هذا، ووصفه القرآن بمجلا إياه وموقرا بأنه إحدى آيات الله، فبناء على ذلك كله نقول: إن أفراد المسلمين الذين يتجاسرون في هذه الايام على الادعاء بفقدان الانجيل الصحيح يدعون بغير الواقع، ويناقضون تعاليم القرآن على خط مستقيم،

ونقول: أما كون الانجيل لم يفقد في عصر النبي ولا في عصر المفسرين فمسلّم. وأما كونه هو الانجيل الذي تداوله المسيحيون من عند نزوله الى اليوم، ووصفه القرآن بأنه إحدى آيات الله فمردود لما علمت من أن الانجيل الحقيقي واحد، والموجود الان اناجيل متعددة مختلفة، فضلا عما يشتمل عليه هذا الموجود من قضايا وأحكام مناقضة للاصول الدينية، والمقائد التوحيدية التي تظافر عليها الانبياء والكتب السماوية قاطبة

وأما كون القول بفقدان الانجيل يخالف الواقع، ويناقض القرآن، فقد ظهر أنه لا مخالفة فيه لذلك ولا مناقضة اصلا، بل ربما كان اقرب الى الواقع، واكثر مطابقة لآيات القرآن من عكسه. وانما نقول هذا لانه لم ينص القرآن صراحة على فقد واحد من الكتابين؛ كما نص على تحريفهما وتبديلهما، ولكن عدم نصه على ذلك

لا يكون دليلا على بطلان القول بفقدانها على ما قررناه فأعرفه ولا ننسى في ختام هذا الفصل أن نسجل على المؤلف اعترافه ضمنا بضياح التوراة، فإن سكوته عنها، بل تجنبه الكلام عليها، يرشدان الى ذلك، وإذا فبأي حجة كان يدعو المسلمين في فصوله الاولى الى التمسك بالتوراة الموجودة الان والكتاب المقدس على العموم؛ أليست هذه خدعة مذمومة لا ينبغي لداعية ديني مثله ان يرتكبها؛ وصدق مولانا العظيم في قوله (ولا تزال تطلم على خائنة منهم الا قليلا منهم)

✽ تحريف التوراة والانجيل ✽

كثير في كلامنا الاشارة الى تحريف التوراة والانجيل، والان حق علينا أن نبسط المسألة، ونعطيها ما تستوجبه من التمهيص، لان المؤلف عقد لها فصلا مستقلا، هو الفصل الثالث من قسم الاعتراضات عنده، وقد أقر فيه بالتحريف المعنوي من اليهود والنصارى معا، أي تأويلهم لمعاني النصوص، وحملها على غير ما يقتضيه ظاهر اللفظ منها، تأييدا لدعوايهم الباطلة، وآرائهم الفائلة (1) وبإقراره كفانا مؤنة هذا البحث الذي هو احد شقي الموضوع

بقي التحريف اللفظي، وضرورة بما اثبتناه في الفصل السابق من ضياح اصل الكتابين أنه بعد كتابتهما من حفظ من لا يعتمد

(1) من قال رايه اي خطأ وضمف

حفظه، وإملاء من لا يصح إملاؤه، لا يمكن أن يدخلوا من الزبغ والتعريف، أو يسلموا من التبديل والتغيير، إن لم يكن عن عمد وقصد فمن خطأ ونسيان، وهذا أمر واقم لا شك فيه

يقول «جريسباخ» إنه احصى الغلطات التي في الكتاب المقدس فوجدتها مائة الف. وتقول دائرة المعارف البريطانية في الجزء 19 إن «وينستي» عد الغلطات فوجدتها تزيد على مليون غلطة

وأورد الفاضل الهندي صاحب إظهار الحق 85 شاهدا على التعريف اللفظي بالتبديل، و 45 على التعريف اللفظي بالزيادة، و 20 على التعريف اللفظي بالنقص، فصارت الشواهد مائة كلها. أخوذة من الكتاب المقدس نفسه ببيان الطبعة والسفر وعدد الاصحاح

وفضلا عن ذلك فإن المناقضات الكثيرة التي لا يدخل منها سفر من اسفار المهدبين هي وحدها دليل كاف على التعريف، فإننا نقرأ نص احد الاسفار في مسألة، ونفهم منه امرا، ثم نقرأ نص سفر آخر منها فنفهم منه خلاف ذلك الامر، وما اولنا النص ولا حملناه غير عمله الظاهر من الفاظه، فعلام يدل ذلك إن لم يدل على التعريف اللفظي؟ ام يقولون ان ذلك التناقض ثابت كذلك في الكتاب المنزل؟ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (أفلا يتدبرون القرآن؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

وابضا فقد علم أن للتوراة نسخة سامرية، ومع كونها لا تحتوي الا على سبعة اسفار: الخمسة المنسوبة الى موسى؛ وسفر يوشع وسفر القضاة؛ فانها تزيد على النسخة العبرانية المتمددة عند الكاثوليك والبروتستانت مما بالفاظ والفقرات الكثيرة التي لا توجد فيها، وبعض محققى البروتستانت يعتبرونها دون العبرانية، ويمتقدون أن اليهود حرفوا هذه

فما هو الرأي عند المؤلف في هذه الزبادات اللفظية والاسفار الناقصة؟ ايلنم به الجحد الى حد أن يعتبر ذلك كله من التعريف المعنوي، ويبقى مشتدا في إنكار التعريف اللفظي؛ والانجيل نفسه اربع نسخ - وهذه إنما هي الرسمية فقط - وما بين هذه النسخ من اختلاف لا يمكن ان يجعله المؤلف نفسه جوابا، فماذا يسمى ذلك إن لم يكن تحريفاً وتحريفاً باللفظ لا بالمعنى فقط

ونورد هنا بعض عبارات بعض القاريء منها الزبغ والتعريف لساء، وبذلك لا يبقى لديه شك في تمسف هذا الفس منكر وقبوع التعريف اللفظي في الكتاب المقدس:

جاء في سفر التكوين الاصحاح الثالث «وقال الله انظر الى الانسان كيف صار منا يعرف الحبيث والطيب، والآن ليلا يمد يده ويمسك شجرة الحياة ويأكل فيخلد أخرجه الرب الاله من جنة عدن» الخ وجاء فيه الاصحاح السادس «وندم الله على وضعه

الانسان في الارض واحزنه ذلك اي حزن، فهل هذا الله او إله من آلهة «الاولب» اليوناني؟

وجاء فيه الاصحاح الثاني والثلاثين «تصارع الله مع يعقوب طول الليل حتى طلع الفجر، ولم يتحركه يعقوب الا بعد أن باركه، ألا إن المسيحيين المذورون في اعتقادهم بألوهية عيسى، حيث أن «مصارع» التوراة الذي تسميه الله لم يقدر ان يشبت ليعقوب، وما أفات منه حتى باركه!

وجاء فيه الاصحاح التاسع «واكثر نوح من شرب الخمر فسكر، وانكشفت عورته وغطاها ولداه»

وفيه الاصحاح التاسع عشر «واكثر لوط من شرب الخمر حتى فقد وعيه فارتكب الزنا مع بنتيه مرتين»

وفي صموئيل الثاني الاصحاح الحادي عشر «رأى داود من على سطح بيته امرأة اوريا وهي تفتسل، فاتقد قلبه بحبها أرسل اليها فجاءت ثم زنا بها وحمات منه، وتمكن داود بحيلة شيطانية من أن يتسبب في قتل زوجها،

وفي الملوك الاول الاصحاح الحادي عشر «ولم يبالي سليمان بالقانون فجمع في قصره عاهرات مؤاب وآمرة وجمهن وزوجاته، ولم يكنف بذلك، بل جمع سبعمائة زوجة وثلاثمائة محظية، واحب كل هؤلاء حبا اعماه عن عبادة الله، فأسس لهم معابد، وأنفق

الشطرنج الاخير من حياته وثنياء الى غير ذلك، ونحن نلخص كلامه، ونلطف عبارته ما أمكن، وإلا فهو أشنم وافظم من هذا؛ فأني يكون الكتاب الذي يتحدث بمثل هذا وبلصقه بخيرة الخلق من أنبياء الله ورسوله: بريئا من التحريف؟

* * *

ولنعد الى كلام المؤلف نتبع ما فيه من الاحتجاجات، وننظر ما نصيبها من الصحة

قال حضرته «علينا أن نذبه اصحابنا الاتقياء من المسلمين الى أن هذا الاعتراض يعيب القرآن عيبا شديعا، فقد ورد في سورة المائدة ان القرآن أنزل مهمنا على الكتب السابقة - يشير الى قوله تعالى (وأنزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهمنا عليه) - وقال العلامة البيضاوي في تأويل هذه الآية: إن القرآن أنزل لكي يحفظها - أي الكتب - من التغير، ويشهد لها بالصحة والثبات فان كان رغما عن مراقبة القرآن قد اعترى الانجيل تغيير أو فساد فاذاً تلك المراقبة لم تجده نفعا، وهل ترضى بذلك ايها المسلم المخلص؟»

ونقول له: ان هذه كلمة معادة، وقد اجبنا عنها فيما مضى، وبيننا ان المراد بهيمة القرآن على تلك الكتب شهادته للصحيح منها وإبطاله للباطل، وان ذلك هو مراد البيضاوي، وكونه مصدقا لما بين

يدخله من الكتاب اي مثبتا له انه من عند الله ، لا ينافي انه يدخله
التعريف والتفسير ، كيف وهو ينص على ذلك كما ستراه ، وما
اتى القرآن الا وتلك الكتب معرفة ، فما يستطيم غير ان يقيم منها
المناد ويدفع عنها الفساد ، وهذا معنى الهيمنة الواضح الذي لا
غبار عليه

ثم انه ذكر نوعي التعريف: المنطوي وهو افساد مما نسي
النصوص ، واللفظي وهو افساد الفاظ النصوص ، وقال ان القرآن لا
يدل على وقوع النوع الثاني بوجه من الوجوه ، واستدل على ذلك
ببعض آيات :

منها قوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم
تظنون) واورد عليها اقوال المفسرين من الفخر الرازي و البيضاوي
والجلالين ، التي تفيد انهم كانوا يؤولون نصوص الكتاب تاويلا
فانهم يخطط منه الحق بالباطل ، اويكتمون تلك النصوص بالمرّة ،
فهو في الآية من ذلك

وهذا صحيح ، إلا أن الآية ليست بسبيل مما نحن فيه ، فلا
يمكن أن تكون دليلا على ما زعمه

ومنها قوله تعالى (أفظلمون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق
منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون)
وأشار بمعناها الى أن نص البيضاوي والفخر الرازي يؤيد أن المراد

في الآية التعريف المنطوي لا اللفظي ، وهنا لا يمكننا الا أن نورد
النص المذكور فنرى من اين اخذ المؤلف تأييده لذلك

قال البيضاوي « أفظلمون » الخطاب لرسول الله صلى الله عليه
وسلم والمؤمنين « ان يؤمنوا لكم » أي يصدقوكم ، او يؤمنوا لاجل
دعوتكم ، يعني اليهود « وقد كان فريق منهم » طائفة من أسلافهم
« يسمعون كلام الله » يعني التوراة « ثم يحرفونه » كذبت محمد صلى
الله عليه وسلم وآية الرجم ، او تأويله فيفسرونه بما يشتهون وقيل
هؤلاء من السبعين المختارين سمعوا كلام الله تعالى حينما تكلم موسى
عليه السلام بالطور ، ثم قالوا سمعنا الله تعالى يقول في آخره: إن
استطعتم أن تفعلوا هذه الاشياء فافعلوا ، وإن شئتم فلا تفعلوا « من
بعد ما عقلوه » اي فهموه بمقولهم ولم يبق لهم فيه ريبه « وهم يعلمون »
أنهم مفترون مبطلون .

ومعنى الآية أن أحبار هؤلاء ومقدميهم كانوا على هذه الحالة ،
فما طمعت بسفلتهم وجهالهم؟ وانهم إن كفروا وحرفوا فلهم سابقة في
ذلك. اه كلامه وقد كفانا أن نعلق عليه بشيء ، لانه قال كل ما
يمكن أن نقوله نحن

ونص الرازي بعد أن تكلم على الآية بما لا اساس له بالموضوع:

« المسألة الثانية » قال القاضي: إن التعريف إما ان يكون في
اللفظ او في المعنى ، وحمل التعريف على تغيير اللفظ اولى من حمله

على تغيير المعنى، لان كلام الله تعالى اذا كان باقيا على جهته وغيره
 تاويله فانما يكونون مغيرين لمعناه لا لنفس الكلام المسموع، فان
 امكن ان يحمل على ذلك كما روي عن ابن عباس من أنهم زادوا فيه
 ونقصوا فهو اولي، وإن لم يمكن ذلك فيجب أن يحمل على تغيير
 تأويله وإن كان التنزيل ثابتا، وإنما يمتنع ذلك إذا ظهر كلام الله
 ظهورا متواترا كظهور القرآن، فأما قبل أن يصير كذلك فغير
 ممتنع تحريف نفس كلامه

لكن ذلك ينظر فيه: فإن كان تغييرهم له يؤثر في قيام الحججة به
 فلا بد من ان يمتنع الله تعالى منه، وان لم يؤثر في ذلك صح وقوعه،
 فالتحريف الذي يصح في الكلام يجب ان يقسم على ما ذكرناه اهـ

فهل بعد هذا البيان يبقى المؤلف معتضدا بالرازي في إنكار
 التحريف اللفظي ونصه صريح في أن حمل التحريف على تغيير اللفظ
 اولي من حمله على تغيير المعنى، وانه لا يحمل على التغيير المعنوي
 الا اذا لم يمكن ذلك، وان التحريف يجب ان يقسم قسمين فيحمل
 في كل موضع على ما يليق به؟

ومن الايات التي استدلت بها على زعمه قوله تعالى (إن الذين
 يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترُونَ به ثمنا قليلا أولئك ما ياكلون
 في بطونهم الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم
 ولهم عذاب اليم) ونقل عليها كلام الرازي مقتضبا ثم قال «فظاهر

ان محمدا لا يتهم اليهود بالتحريف اللفظي بل بالتحريف المعنوي
 فقط، ونص الرازي بتمامه:

«المسألة الثالثة، اختلفوا في كيفية الكتمان: فالروى عن ابن
 عباس أنهم كانوا يعرفون التوراة والانجيل. وعند المتكلمين هذا ممتنع،
 لانهما كانا كتابين بلغا في الشهرة والتواتر الى حيث يمتد ذلك
 فيهما، بل كانوا يكتبون التأويل، لانه قد كان فيهم من يعرف
 الآيات الدالة على نبوة محمد عليه السلام، وكانوا يذكرون لها تأويلات
 باطلة؛ ويصرفونها عن محاملها الصحيحة الدالة على نبوة محمد عليه
 السلام، فهذا هو المراد من الكتمان

فيصير المعنى: إن الذين يكتُمون معاني ما أنزل الله من الكتاب. اهـ
 والآية وان كانت مما لا يصح الاستدلال به هنا لانها في
 الكتمان لا في التحريف، لكن ما تمسك به المؤلف من كلام الرازي
 في تفسيرها يحتاج الى بيان:

وأولا: صدر بقول ابن عباس الذي هو الراجح، ثم اتبعه بقول
 المتكلمين بامتناع التحريف لان الكتابين كانا قد بلغا من الشهرة
 والتواتر الى حيث يمتد فيهما ذلك - وهذه العلة غير صحيحة، لانا
 لا نقول إن التحريف طرأ عليهما في هذه الحال، بل عند ما كانا اندر
 من الذاذر، حين طلبهما الناس فلم يمشروا لهما على اثر، فكتبهما
 الاحبار والرهبان من حفظهم ولفظهم، ولذلك تعددت النسخ،

واختلفت الروايات في الكتابين

وهذا ياتي كلام الرازي نفسه المذقول قبل في الآية الثانية وهو قوله «وانما يمتنع ذلك» أي التحريف اللفظي، اذا ظهر كلام الله ظهورا متواترا كظهور القرآن، فأما قبل أن يصير كذلك فغير ممتنع تحريف نفس كلامه،

ومنها قوله تعالى (من الذين هادوا بحرفون الكلم عن مواضعه) قال عليها الرازي:

«المسألة الثالثة، في كيفية التحريف وجوه (احدها) انهم كانوا يبدلون اللفظ بلفظ آخر، مثل تعريفهم (رمة) عن موضعه في التوراة بوضعهم (آدم طويل) مكانه. ونحو تعريفهم الرجم بوضعهم الحد بدله. ونظيره قوله تعالى (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله) فإن قيل: كيف يمكن هذا في الكتاب الذي بلغت آحاد حروفه وكلماته مبلغ التواتر المشهور في الشرق والغرب؛ قلنا لعله يقال: إن القوم كانوا قليلين، والعلماء بالكتاب كانوا في غاية القلة، فقدروا على هذا التحريف

(والثاني) ان المراد بالتحريف إلقاء الشبه الباطلة، والتسأويلات الفاسدة وصرف النظر عن معناه الحق الى معنى باطل بوجوه الخيل اللفظية، كما يفعله اهل البلاغة في زماننا هذا بالآيات المخالفة لمذاهبهم، وهذا هو الاصح

(والثالث) انهم كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويستألفونه عن امر فيخبرهم فيأخذوا به، فاذا خرجوا من عنده حرفوا كلامه. اهـ

وقد نقل المؤلف الوجه الثاني مقتصرًا عليه، لانه الدليل عنده على ما يزعمه، وهو مبحوث فيه بقول الرازي نفسه في الفذالك السابفة في الآية الثانية «وحمل التحريف على تغيير اللفظ اولى من حمله على تغيير المعنى، لان كلام الله تعالى اذا كان باقيا على جهته وغيروا تأويله فانما يكونون مغيرين لمعناه لا لنفس الكلام المسموع، أي والموضوع ان الآية تنص على انهم يحرفون الكلم،

وفضلا عن ذلك فان الآية محتملة اوجوه ثلاثة، فكيف تقصر على وجه واحد من ثلاثة وجوه؛ على ان الوجه الاول هو المقدم عند الترجيح، لان ما يمتنعه من امتناع التحريف للتواتر قد زال كما اشرنا اليه آنفا، واورده الرازي غير جازم به، ولكنه لو عاش رحمه الله الى هذا العصر واطلع على البحوث المخصصة في تاريخ الكتابين التي كتبها علماء النصارى انفسهم - لما بقي عنده من تردد في ذلك، واعلم ان التواتر المشهور في الشرق والغرب لا آحاد الحروف والكلمات لم يبلغه الكتابان حتى اليوم، فاحرى في زمانه، فاحرى قبله، ولا ادل على ذلك من اختلاف طبقات الكتاب المقدس الواحدة عن الاخرى في كثير من العبارات والكلمات، فمثلا النسخة التي استعملها انا وهي

من أحدث الطبقات، تخالف على هذا المذوال النسخ التي استعملها أصحاب المؤلفات قبلي، من إظهار الحق، وكتاب الفاصل، وكتاب أدلة اليقين، وغيرها، كما تخالف قاموس الكتاب المقدس الذي بيدي، وهو من عمل (جورج بوست) وطبع سنة 1873م وهل بعد هذا من دليل على امتداد اليد الى التوراة والانجيل بالتغيير والتبديل؟

* *

الى غير ذلك من الايات التي حشرها في هذا الفصل حشرا، وأراد بها الاستدلال على نفي وقوع التحريف اللفظي في الكتاب المقدس، وهذه التي سقناها هي اسمها بالموضوع، واولا خوف الاطالة لتبعتها كلها، وثانيا ما للمفسرين عليها من كلام، ولكن يكفي من القلادة ما احاط بالعنق كما يقولون في الامثال

وقد ختم المؤلف هذا الفصل بقوله «فيتضح مما تقدم أن اتهام اليهود والنصارى بتحريف كتاب الله الوارد في القرآن لا يفيد أنهم غيروا الالفاظ المنزلة بل فقط أنهم فسروها تفسيراً فاسداً، وأنهم عند قراءتها اخفوا جانباً منها، فعلى ذلك نقول: إنه لا يوجد في القرآن برهان على ان اليهود والنصارى غيروا الفاظ الكتاب المقدس الى عصر محمد، وصدق ما قال المرآن فيه (لا تبديل لكلمات الله)،

ونقول له إن القرآن لم يتنزل قط للكلام على الكتاب المقدس،

وانما كلامه في التوراة والانجيل وهما اخص منه كما قررناه سابقا: وفيما تقدم من الايات برهان كاف على ما نفاه من تغييرهم الفاظ الكتاب، ومع ذلك فقد قال تعالى (الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل) وقال جل ذكره (فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه، ونسوا حظا مما ذكروا به) ومفهوم قوله (اوتوا نصيبا) أنهم نسوا نصيبا آخر، وقد صرح بهذا المفهوم في الاية الثانية، فهل بعد هذا النص الواضح يقول إنه لا يوجد في القرآن برهان على ذلك؟

ولقد صدق الاستاذ المرحوم السيد رشيد رضا وبر في قوله «ولعمري إن هذه الجملة «ونسوا حظا مما ذكروا به»، وتلك الجملة «اوتوا نصيبا من الكتاب» من أعظم معجزات القرآن التي اثبتتها التاريخ لنا بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بعدة قرون، ولم يكن يخطر على بال احد من العرب في زمن البعثة وهم اميون أن اليهود فقدوا كتابهم الذي هو اصل دينهم، ثم كتبه لهم كاتب منهم نشأ في السبي والاسر بين الوثنيين بعد عدة قرون، فنقص منه وزاد فيه، ولم تعرف المصادر التي جمع منها ما كتبه معرفة صحيحة، بل كان هذا مما خفى عن علماء المسلمين عدة قرون بعد انتشار العلم فيهم»

ثم إن من اعظم البهتان أن يقول المؤلف: إن القرآن يقول في الكتاب المقدس (لا تبديل لكلمات الله) فلو قال هذه الكلمة في بلاد

بعيدة عن العلم لم يجد من يقبلها منه، فأحرى في بلاد العروبة، وموئل
الدين الحنيف بين ظهرائي القرويين والزيتونة والازهر المعمورة
ثم انه اتبم هذا الفصل بفصل آخر مضمونه ان أقدم مفسري
الاسلام واشهرهم وادقهم قد انكروا غاية الانكار التحريف اللفظي
في الكتاب المقدس. ولما كان هذا الفصل من تمام ما قبله لم يفصله
نحن ونجمله فصلا رابعا كما فعل هو، لاسيما وكلامه فيه لا يتجاوز
بضعة عشر سطرا، وقد استهله بالثناء على تفسير الفخر الرازي، ونقل
عنه الجملة السابقة التي يذكر فيها رأي المتكلمين في التحريف، وقد
تقدم الجواب عنها فلا حاجة الى اعادته
ثم عقب ذلك بالثناء على البخاري وصحيحه، ونقل عنه في
تفسير هذه الآية (بحرفون الكلم عن مواضعه) قوله «بحرفون»
ينزلون، وليس احد ينزل لفظ كتاب من كتاب الله، وانكسرت
بحرفونه يؤولونه عن غير تأويله. قال: وصادق على ذلك ابن
تيمية وشاه ولي الله. اه

وما اثنى به على البخاري وصحيحه، هو كما قال وفوق ما قال،
ولكن ما نقل عنه هو رأي له لم يتابع عليه، وقال عليه الشيخ بدر الدين
الزركشي: اغتر بعض المتأخرين بهذا فقال: إن في تحريف التوراة خلافا
هل هو في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط؟ ومال الى الثاني، ورأى
جواز مطالعتها، وهو قول باطل، ولا خلاف أنهم حرفوا وبسدلوا،

والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالاجماع. وقد غضب صلي
الله عليه وسلم حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة وقال
ولو كان موسى حيا ما رسمه الا اتباعي، ولولا أنه مفضية ما غضب
فيه. اه وتوقف الحافظ ابن حجر في الاجماع المذكور، وحمل النهي
على التنزيه لمن لم يمكن من الراسخين في الايمان، لاسيما عند
الاحتياج الى الرد على المخالف. وهو صحيح

واما ابن تيمية فالذي انفصل عليه في الجواب الصحيح على من
بدل دين المسيح هو التبديل، وفي الفتاوي تردد في ذلك، ولكن
الحافظ ابن حجر رد ترده بما لا يمنعنا من ابراده هذا الا خوف
التطويل، لاسيما وما اوردناه من الادلة سابقا ولاحقا هو مما لا يبقى
معه مجال للشك في هذه القضية، ولذا لا يلتفت لاي كان ممن
ينفي التحريف اللفظي

وما درجنا عليه من أن هذا قول للبخاري رحمه الله هو الصواب،
وبعضهم جملة من قول ابن عباس لما أن البخاري اتى به اثناء كلام له
في تفسير بعض كلمات من الكتاب العزيز ونصه: «ما يلفظ من قول»
ما يتكلم من شيء الا كتب عليه. وقال ابن عباس يكتب الخير والشر،
بحرفون ينزلون، وليس احد ينزل لفظ كتاب من كتب الله عز
وجل، ولكنهم يحرفونه بتأويله عن غير تأويله. دراستهم، تلاوتهم.
واعية: حافظة. وأوحى إلي هذا القرآن لانذركم به: يعني اهل مكة.

ومن بلغ: هذا القرآن فهو له نذير، فما قبل تلك الجملة هو من كلام ابن عباس كالذي بعدها، وأما هي فقال الحافظ ابن حجر لم ار هذا موصولا من كلام ابن عباس من وجه ثابت، مسم أن الذي قبله من كلامه، وكذا الذي بعده، وهو قوله «دراستهم: تلاوتهم» وما بعده. واخرج جميع ذلك ابن ابي حاتم من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس. وجزم ابن الملقن بأنه رأي للبخاري. واما ابن عباس فقد تقدم رأيه في التحريف وأنه لفظي، والمفسرون مجمعون على أن ذلك رأيه المذكور ثابتا عنه

ومن اغتر بصنيع البخاري هذا، وظن ذلك الكلام من قول ابن عباس: العلامة ولي الدين بن خلدون إذ نقله بالمعنى ونسبه اليه قائلا: كما في صحيح البخاري، وذلك في تاريخه العبر في الجزء الثاني منه ص 6، الطبعة الاولى

ورابت بعضهم ممن بدعي علم الحديث اعترض على ابن خلدون ونفى ان يكون شيء من ذلك في البخاري، وهو وهم اقبح من وهم المعترض عليه. والمذر له ان البخاري رحمه الله كثيرا ما يخرج الحديث في غير مظانه، وبذلك لا يهتدي الى احاديثه الا الممارسون له.

* *

وبعد هذا وذاك جاء المؤلف بفصل خامس في الرد على من قال بأن التحريف وقع بعد صدر الاسلام، وانكر ذلك وقال إنه لم يقل

بهذا الا من اعوزه الدليل على وقوع التحريف قبل ذلك، وراى أن القرآن والسنة واقوال العلماء متضافرة على إنكاره، ونصه «قد تبرهن لنا قطعا مما تقدم أنه لم يدع بالتحريف اللفظي لا محمد في قرآنه، ولا فحول ائمة الدين القدماء، إنما قد زعم البعض بوقوع التحريف في اثناء القرون المتأخرة، فنجيب على ذلك أنه لو اجتهد اليهود والمسيحيون المتأخرون في إنسداد النصوص الكتابية لظهر تزويرهم إياها من مقابلة ما عندهم بالنسخ القديمة المخطوطة قبل ولادة محمد بمئات من السنين. والحقيقة أنه لم يحصل مسمى من هذه المساعي المشنومة، لانه لا دليل تاريخي على ذلك البتة. فالكتاب المقدس المتداول بين اليهود والمسيحيين في الزمان الحالي هو منزه عن التحريف اللفظي كما كان في ايام محمد والبخاري وفخر الدين الرازي، ومطابق غاية المطابقة للنسخ العتيقة التي كانت بين ايدي المسيحيين قبل تاريخ الهجرة بقرون طويلة»

هذا كلامه في هذا الفصل، وهو لا يعني شيئا عند من طالع الفصول السابقة، ورأى تلك الادلة القاطعة على ضياع التوراة في فجر تاريخها، ثم إملأ عزرا لها، ونص علمائهم على ذلك، وما فيها من الفضائح التي ينزه كلام الله عنها، وكذا من علم اختلافهم في الانجيل وتمدد نسخه، وإلحاقهم بكلا الكتابين رسائل ليست من الوحي في شيء، وانما هي من تأليف الاحبار والرهبان، ومجموع ذلك

هو المسمى عندهم بالكتاب المقدس، من علم هذا لا ينفع معه هذه السفسطة ولا الادعاء المجرى عن الدليل، ومع ذلك فإن كان هناك من نسي ما سبق فانا لا نتأخر عن تذكيره به فالتحريف لم يقع بعد المصدر الاول من الاسلام، بل عند كتابة التوراة والانجيل، وذلك قبل الهجرة بقرون كما قال حضرة القس

أما التوراة فحيث كتبت نسخة واحدة معروفة فقد كانت جميع النسخ المنقولة عنها كذلك، هذا مع قطع النظر عن النسخة السامرية، وإلا فإن اعتبرناها فإن الخلاف يكون ظاهرا للميان، لا يختلف فيه اثنان

وأما الانجيل فكفى بتعدد نسخه دليلا على التحريف؛ وهذا في النسخ الاربع المعتمدة عندهم فقط، وأما اذا نظرنا في النسخ الاخرى فإن شقة الخلاف تزداد اتساعا، وكون الكتاب المقدس مطابقا للنسخ العتيقة - إن وجدت - لا يقدم ولا يؤخر في القضية، لان هذه النسخ مهما توغلت في القدم ترجع الى الاصل المحرف

وكل ما ذكر لا يمنع من أن يقع تحريف جديد بعد صدور الاسلام، فبعد اختراع المطبعة وطبع الكتاب المقدس وانتشاره بها أكثر من كل انتشار يمكن أن يكون له قبل ذلك، وقع تحريف كثير في ألفاظ الكتاب المقدس، وذلك قائم موجود يشهده كل احد بالمقابلة بين الطبقات المختلفة، وقد أشار الى بعضه العلامة صاحب

إظهار الحق، بل إن من أعجب ما يسمع في هذا الباب ما تناقلته الصحف أخيرا (1) من أن الحزب النازي الحاكم في المانيا اليوم كلف جماعة من العلماء تنقيح الانجيل وتأليفه من جديد على اسلوب بلائم العقلية «الاربية» التي تفتخر بها المانيا، وذلك لانهم تحقروا تحريفه

فليطرق المؤلف خجلا، فان التحريف لا يزال الكتاب المقدس ولو في الوقت الذي يذكره فيه القسوس. ولا يزال الامر كذلك كلما توغلا في الانكار، على مدى الدهور والاعصار

❖ تممة لهذا المبحث عن ابن حزم ❖

وبعد أن انتهينا من «كلام المؤلف» نورد هذه النبذة من كلام ابن حزم في الرد على من توهم من المسلمين عدم تحريف الكتابين، ونجعلها ختام هذا المبحث، قال رحمه الله:

«وبلغنا عن قوم من المسلمين ينكرون بجهلهم القول بأن التوراة والانجيل اللذين بأيدي اليهود والنصارى محرران؛ وإنما حملهم على هذا قلة اهتبالهم بنصوص القرآن والسنة. اترى هؤلاء ما سمعوا قول الله تعالى: «يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون» وقوله تعالى: «وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم

(1) نشر هذا الفصل بالجزء التاسع من المجلد العاشر من مجلة «الهداية الاسلامية» الصادر في ربيع الاول 1357 - ماي 1938 وكانت الجرائد قد تعدت بهذا الخبر في ذلك الحين.

يملكون»، وقوله تعالى: «وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يملكون»، وقوله تعالى: «يجرفون الكلم عن مواضعه»، ومثل هذا في القرآن كثير جدا.

ونقول لمن قال من المسلمين إن نقلهم نقل تواتر يوجب العلم وتقوم به الحجة: لا شك في أنهم لا يختلفون في أن ما نقلوه من ذلك عن موسى وعيسى عليهما السلام لا ذكر فيه لمحمد صلى الله عليه وسلم أصلا، ولا إنذار بنبوته فإن صدقهم هؤلاء القائلون في بعض نقلهم فواجب أن يصدقوهم في سائرهم أحبوا أم كرهوا؛ وإن كذبوهم في بعض نقلهم وصدقوهم في بعض فقد تناقضوا وظهرت مكابرتهم. ومن الباطل أن يكون نقل واحد جاء مجيئا واحدا، بمضه حق وبمضه باطل، فقد تناقضوا.

وما ندري كيف يستعمل مسلم إنكار تحريف التوراة والانجيل وهو يسمع كلام الله عز وجل: «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا، سيماهم في وجوههم من أثر السجود، ذلك مثلهم في التوراة؛ ومثلهم في الانجيل كررع أخرج شطأه، فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه، يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار»، وليس شيء من هذا فيما

بأيدي اليهود والنصارى مما يدعون أنه التوراة والانجيل، فلا بد لهؤلاء من تصديق ربهم عز وجل أن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والانجيل، وإلا يكذبوا ربهم عز وجل ويصدقوا اليهود والنصارى، ويكون السؤال عليهم كلهم حينئذ واحدا فيما أوضحنا من تبديل الكتابين المشاهدين عيانا، مما لو لم يأت نص بأنهم بدلوا لملنا يقينا بتبديلهما كما نعلم ما نشاهده بحواسنا مما لا نص فيه.

وقد اجتمعت المشاهدة والنص: حدثنا أبو سعيد الجعفي، حدثنا أبو بكر الarfوي محمد بن علي المصري، حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد ابن اسماعيل النحاس، حدثنا أحمد بن شعيب عن محمد بن المثنى عن عثمان ابن عمر، حدثنا علي، هو ابن المبارك، حدثنا يحيى بن أبي كثير عن سلمة ابن عبد الرحمان بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرائية ويفسرونها لأهل الإسلام بالعربية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد».

وقال أبو محمد رضي الله عنه، وهذا نص قولنا والحمد لله رب العالمين: ما نزل القرآن والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتصديقه حدثنا به، وما نزل النص بتكذيبه أو ظهر كذبه كذبنا به، وما لم ينزل نص بتصديقه أو تكذيبه وأمکن أن يكون حقا أو كذبا لم

نصدقهم ولم نكذبهم وقلنا ما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقوله، كما قلنا في نبوة من لم ياتنا باسمه نص، والحمد لله رب العالمين. حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن خالد، حدثنا إبراهيم بن أحمد البخاري، حدثنا المزني، حدثنا البخاري، حدثنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، حدثنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال ابن عباس: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث تقرأونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله تعالى وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقد قالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً»؛

قال أبو محمد رضى الله عنه: هذا أصح إسناد عن ابن عباس رضى الله عنه. وهو نفس قولنا، وما له في ذلك من الصحابة مخالف. وقد روينا أيضاً عن عمر رضى الله عنه أنه أتاه كعب الجبر بسفر وقال: هذه التوراة أفأقرأها؟ فقال له عمر بن الخطاب: إن كنت تعلم أنها التي أنزل الله على موسى فأقرأها آناً الليل والنهار. فهذا عمر لم يحققها. اه كلام ابن حزم

« فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم ولا تكن أكثر الناس لا يعلمون، من الذين أتواهم واتقوه واقموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين، من الذين

فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون .
 « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ،
 « سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين »



تصحف اسم مؤلف الاقاويل القرآنية في ص. 9 من منرو بالنون الى معرو بالغين والصواب الاول.



ظهر للمؤلف :

النبوغ المغربي في الادب العربي

ترجم الى الاسبانية والانجليزية، ونال عليه المؤلف
لقب (دكتور فخري) من جامعة مدريد.

شرح الشمقمية

شرح مقصورة المكودي

من نصوص الادب المغربي الممتازة بالشرح
والضبط الكامل مع ترجمة الناطمين.

محاذي الزقاقة

في التشريع الاسلامي المغربي (نفد).

مدخل الى تاريخ المغرب

بالصور والحرائط من فجر التاريخ الى يومنا هذا

القدوة السامية للناشئة الاسلامية

(نفد)

التعاشيب

فصول في الادب والنقد.

المنتخب

من شعر ابن زاكور، مشروح ومشكول
ومصدر بترجمة واسعة للشاعر.

امراؤنا الشعراء

مجموعة من شعر امراء وملوك المغرب من لدن الفتح العربي